لما قلنا موضوعة خبر وبلو معه جملة اسمية ابتدائية بيان لما ادعى انه قبل الواو وهنا
استئناف انما حملنا الواو على الاستئناف لا على الابتدائية لان الواو لا تقع في الابتداء لانه لم يوجد
في كلام العرب وزيد قائم بالواو بل زيد قائم وعمرو قاعد وكذا في امثاله والاستئنافية
في عرف النحوي الكلام الذي جاء على طريق سؤال مقدر انتهى وفيه من الظن ما لا يخفى
اما اولا فلان معنى واو الابتداء عند النحاة ليس وقوعها اول كلام من غير ان يتقدم
عليه شيء وانما معناه وقوعها اول كلام بعد تقدم جملة مفيدة من غير ارتباط لها لفظا
كما صرح به فاضل الرضي في شرح القصيدة الخمرية واما ثانيا فلانه لا فرق بين واو الابتداء
والاستئناف عند النحاة بل هما سواء يرشدك اليه قول ذلك الفاضل فيه من ان ما يذكره اهل
اللغة ان الواو قد تكون للابتداء والاستئناف نحو دع ليس الا ما ذكرنا انتهى وفي مغني ال
لبيب ما يدل على هذا واما ثالثا فلان ما يذكر من معنى الاستئناف ليس معنى الاستئناف النحوي
بل معنى الاستئناف المعاني لان الاستئناف عند النحاة الكلام الذي لم يرتبط بما قبله لفظا سواء
وقع جوابا لسؤال مقدر او لا بخلاف استئناف اهل المعاني فانه لا بد وان يكون
جوابا لسؤال مقدر على ما صرح به ابن هشام في مغني اللبيب واما رابعا فلانه اثبت
كون الواو ابتدائية في وبعد ونفاه هنا فيلزم في كلامه تناقض ظاهر كما لا يخفى
على ذي البال الطاهر اشياء مجرورة لفظا بالفتحة لكونها غير منصرفة بالاتفاق كما
في الشافية لا على اختلاف كما في مضاف اليها النكرة العالم مرفوع خبر مبتداء محذوف
اي الاول والجملة اسمية ابتدائية و عاطفة المعمول مرفوع خبر مبتداء محذوف اي الثاني
والجملة اسمية عطف على الجملة السابقة و عاطفة العمل مرفوع خبر مبتداء محذوف اي الثالث
والجملة اسمية عطف على العومية او البيعية الحال ان عطف بيان او بدل الكل من ثلثة اشياء

وجوز

وجوز بعضهم كون الاول قبل العاطف يجوز ان يكون مجموع هذه الثلثة بعد العاطف
بدل البعض منها بتقدير العائد الى المبدل منه اي منها في يكون الثاني عطفا على الاول
بتقدير العائد والثالث عطف على احدهما كذلك ويجوز كون المجموع خبرا لمبتداء
محذوف اي هي او منصوبا باعني المقدر لكن في صورة المجموع اشكال في العطف
لان المعطوف تابع مقصود بالنسبة ولا نسبة هنا ولا تبعية في الاعراب لان المعنى المقتضي
للاعراب قائم بالمجموع لا بكل واحد فالمجموع يستحق اعرابا واحدا لا انه لما تعدد ذلك الا
المستحق مع صلاحية كل واحد للاعراب اجرى اعراب كل على كل دفعا للتحكم كذا في شرح
العصام اي حرف تفسير على القول الشهير او حرف عطف على مذهب المبرد وكونه
واختاره صاحب المستوفي وصاحب المفتاح الاعراب مرفوع عطف بيان للعمل
وجوز كونه بدل الكل منه المولى حسن جلبي في حاشية المطول وعلى القول الاخير عطف
على العمل بطريق التفسير فوجب الفاء جواب بشرط محذوف اي اذا كان الامر كذلك
فوجب ماض مبني على الفتح لا محل له ترتيبها مرفوع فاعل وجب والجملة لا محل لها لوقوعها
جوابا لشرط غير جازم والفعل مبني على السكون فمحله القريب مجرور مضاف اليه
ومحله البعيد منصوب مفعول به للترتيب راجع الى رسالة وما قال ابن هشام في
مغني اللبيب من ان قول المعربين الفاء جواب شرط خطأ والصواب ان يقال رابطة
لجواب الشرط وانما جواب الشرط الجملة فمجاز عنه بتقدير المضاف اي رابطة جواب
الشرط لقيام القرينة عليه كما ذكره الدماميني والشمني ويكون اضافة الجواب
الى الشرط لادنى الملابسة كما في كوكب الخرقاء على ما صرح لنا هو المتفق عليه
ملك القريب على حرف جر متعلق بالترتيب ثلثة مجرور به ومحل المجرور منصوب

Copyright © King Saud University